المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 08-10-2007 العـــدد : 12533
الصفحـات : 2 المسلسل : 22

محامون وخبراء : النظام القضائي الجديد يجسد الشفافية في عهد الملك عبد الله

عبد الله العنزي - فهيد الهمزاني - الرياض

أكد خبراء وقانونيون أن نظام القضاء الذي صدر مؤخرا يعزز الشفافية ،والذي يسعى إلى التطوير ليتماشى مع منظومة الإصلاحات التي تشهدها المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- في كافة الميادين لحاضر والمواطن الذي يعد الركيزة الأساسية في خطط التنمية.

وقال المحامي زامل شبيب الركاط لـ «اليوم» : إن هذا القرار جاء في الوقت المناسب لدفع عجلة التنمية الاقتصادية لمعالجة الكثير من الإشكاليات، كما هو موجود الآن خصوصا فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي وتوطين الوظيفة هو خيار استراتيجي لحفظ حقوق الأجيال القادمة، حيث إن النظام القضائي التجاري الآن « مشتت » ، كما هو في «الغرفة التجارية و وزارة التجارة» وأيضا قضايا تجارية في ديوان المظالم فوجود محاكم تجارية متخصصة « تلعلم» الإشكاليات الموجودة والمتناثرة، فهي ستضيف نوعا من الاستقرار والأمان ،وتساعد بطبيعة الحال في حل المنازعات التجارية ، وهذا سيؤثر ايجابيا على المستثمرين بطمأنتهما على وجود قرار واضح وأيضا سرعة الفصل.

وقال الركاط : إن انتقال القضاء التجاري من ديوان المظالم إلى محاكم متخصصة سيعزز من دور الديوان كجهة قضاء إداري مستقل يختص بالنظر في المنازعات ذات الطبيعة الإدارية،مشيرا إلى أن هذا القرار يحتاج إلى زيادة القضاة ليتواكب مع حجم القضايا ، وتدريب وتطوير القضاة ليجلهم يتماشون مع الجرائم المستحدثة ،في الوقت الذي تكثر فيه المتغيرات، كما أن التدريب سيؤثر بشكل جدي على دفع عجلة التنمية .

قضايا المرأة

وفيما يتعلق بالقضايا التي تخص المرأة يرى الراكط بأن هذا النظام له دور ايجابي كبير خصوصا أن المرأة قضاياها متوسعة في الطلاق والحضانة والموافقة على الزيارة في أي وقت ،فهذه تمس شريحة كبيرة من المجتمع، فلا بد من هنا التفهم بطبيعة المرأة وقضاياها في الوقت الذي تعاني من طيلة إجراءات التقاضي.وكما هو معروف أن المرأة قد لا تستطيع التعبير أو عدم فهمها، فهذا القرار يسهل عليها عبء الإجراء وذلك لوجود قاض متخصص فيكون له القدرة على فهم مشكلتها.

من جهته قال عضو هيئة التدريب في معهد الإدارة العامة أحمد بن عبدالرحمن الزكري : إن مبدأ استقلالية القضاء بالنص على أن القضاة مستقلون بعملهم لا سلطان عليهم في قضائهم لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية وليس لأحد التدخل في القضاء.

قضاة متخصصون

وفيما يخص محاكم المنازعات العمالية والمرورية والأحوال أضاف الزكري إلى ان توفير القضاة المتخصصين في كل محكمة يساعد في سرعة البت في المنازعة وصدور الحكم بعد دراسة وتعمق مما يبعث الاطمئنان بين الخصوم على عدالة الحكم الصادر من المحكمة ، فالمحاكم المرورية مطلب كل فرد من أفراد المجتمع تختص بالنظر في حوادث السير والفصل في المخالفات المرورية المنصوص عليها في نظام المرور. وهذا بلا شك سوف يكون له مردود ايجابي يتمثل في سرعة البت في القضايا المرورية بوجود القضاة المتخصصين المؤهلين. أما المحاكم العمالية فإن اللجان العمالية التي تتبع وزارة العمل هي المختصة حاليا بالفصل في القضايا العمالية وهي تعتبر لجان إدارية ذات اختصاص قضائي لا تتمتع بالاستقلالية التامة في ممارسة مهامها، حيث إنها مرتبطة بالسلطة الإدارية فيما يتعلق بتعيين أعضائها وإعفائهم، وبالتالي فإن نظام القضاء الجديد قد ادخل تلك اللجان تحت مسمى المحاكم العمالية والتأكيد على مبدأ استقلال القضاء العمالي.

من جهته بارك المستشار القانوني والمحكم الدولي علي القريشي إصدار خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز مرسوما متضمنا الموافقة على نظامي القضاء وديوان المظالم، ومواكبة للموافقة على هذين النظامين،يعد نقلة نوعية تتواكب مع النهضة الكبيرة التي تشهدها المملكة .

وقال إن هذه خطوة سوف تصب في مصلحة العدالة ويستفيد منها الجميع وسوف تذلل الكثير من العقبات

المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 08-10-2007 العـــدد : 12533
الصفحـات : 2 المسلسل : 22

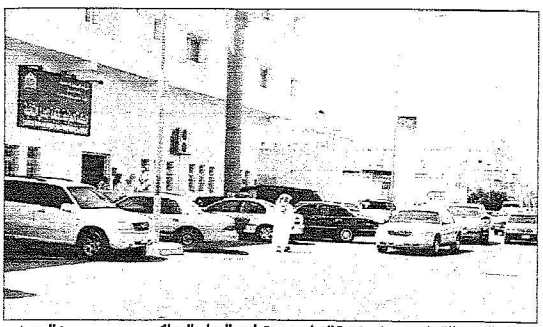

النظام الجديد للقضاء يصب في خدمة المراجعين وتطوير العمل بالمحاكم (اليوم)

التي تعترض طريق تطبيق الأنظمة وتتواكب مع متطلبات العصر.وأضاف القريشي لـ(اليوم): أن هذين النظامين قفزة نوعية وحضارية لأنظمة الدولة ولاسيما أن الأمر يتعلق بنظام السلطة القضائية وهو ما توليه القيادة الرشيدة هل اهتمامها ورعايتها نظرا لتعلقه بمرفق العدالة التي قامت عليها السماوات والأرض00 مشيرا إلى أن هذه الخطوة الإيجابية والرعاية الكريمة تمثل امتداداً لنهج دولتنا الرشيدة في الاهتمام المتواصل بإيجاد نظام عدلي متكامل مستمد من نصوص شريعتنا الإسلامية الغراء يواكب المستجدات التي تجد في رحاب شريعتنا الحفاوة والقبول من خلال مبدأ المصالح المرسلة.

كفاءة قضائية

وأشار القريشي إلى أن النظام الجديد تضمن تعديلات تحقق نقلة في كفاءة الأجهزة القضائية وتحديث طريقة أداء المجلس الأعلى للقضاء. فقد أوجب إعداد تقرير سنوي يتضمن إنجازات القضاء ومعوقات العمل ومقترحات معالجتها. ، وأوجب على مجلس القضاء إصدار قواعد اختيار القضاة وقواعد تعريفهم للدراسة وهو ما سيحدث. فيما إذا وضع المجلس قواعد مهنية محكمة. نقلة نوعية في قدرة الأجهزة القضائية على تحسين كفاءة قراراتها في استقطاب الكفاءات القضائية، وسيحقق تحسينا في عدالة التوزيع الديموغرافي للقضاة وهو أحد أهم معايير كفاءة السلطة القضائية. وسمح النظام بقبول خريجي برنامج دراسة الأنظمة من معهد الإدارة في القضاء. وأقر مزايا مالية للقضاة الجدد صرف بدل تعيين رواتب ثلاثة أشهر .

وأضاف أن النظام الجديد عزز قواعد الرقابة على أعمال القضاة، فأوجب أن يكون التفتيش هدفه تقرير مدى كفاية القاضي وقياس مدى حرصه على أداء الواجبات. ، وأن يكون التفتيش مرتين كل سنة وجرة بحد أدنى ، وقرر النظام للقاضي ضمانات إجرائية تحمي حقه في تقييم عادل، فأقر النظام آلية محددة للتظلم من تقارير الكفاية. ويفصل مجلس القضاء في تظلم القاضي طبقا لآلية محاكمة محددة وهو ما يعزز ضمانات عدالة محاكمة القضاة وحمايتهم من الخطأ أو التعدي الإداري من سلطتهم، وأخيرا نشير إلى معالجة النظام لآلية معالجة تنازع الاختصاص بين القضاء العام والإداري . بحيث تكون محكمة تنازع اختصاصات تفصل في منازعات اختصاص التقاضي والتنفيذ.